URUK FOR HUMANITIES 2026;19:183–194

RESEARCH ARTICLE

Geographical distribution of drug crimes in Al- Muthanna Province after 2003

[a*]Alaa Saadi Mohammed [b*] Yassen Jaber Al-Zalami
Dhi Qar Education Directorate, Al-Esra School, Iraq Al-Muthanna University

ABSTRACT

The study of drug crimes is of great importance in the first half of the third decade of the twenty-first century. It is unequivocal that drugs have a dangerous impact on societal security, due to the criminal behavior they cause among their users and addicts. Therefore, the research aims to analyze drug crimes in order to identify their effects and the number of users and dealers, and to study their temporal and spatial variations, while stating the most prominent ways to address them, using scientific geographical research methods. Note that the research studies drug crimes in Al-Muthanna Governorate between the years (2005-2025 AD), and it has reached many results, the most important of which are: There is a temporal and spatial variation in drug crimes. For example, the highest percentage of hashish was recorded in the governorate in 2011, reaching (57.3%), amounting to (20,000) grams, while the lowest percentage was in 2023, reaching (0%). The reason for this is the emergence of new types of narcotic substances as an alternative to this type of drug, and it became clear that The year 2022 recorded the highest percentage of narcotic pills in the governorate, reaching (34.1%), with (393,139) pills, while the year 2017 recorded the lowest percentage, reaching (0.1%), as a result of many economic, social and religious reasons, while the lowest percentage of those convicted of drug crimes was in 2008, reaching (1.7%), with (40) convicts, while the highest percentage was in 2022, reaching (19%), with (440) convicts.

Keywords: crime, crimes, drugs, Muthanna Governorate, Muthanna

مقالة بحثية

التوزيع الجغرافي لجرائم المخدرات في محافظة المثنى بعد عام 2003

[1] الاء سعدي محمد [2] ياسين جابر الظالمي
[1] مديرية تربية ذي قار، العراق
[2] جامعة المثنى، رئاسة الجامعة، المكتبة المركزية، العراق

الملخص:

تحظى دراسة جرائم المخدرات بأهمية كبيرة في النصف الاول من العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، فمما لا لَبسَ فيه ان للمخدرات تأثير خطير على الامن المجتمعي، لما تسببه من سلوك اجرامي على متعاطيها والمدمنين عليها، لذا فان البحث يهدف الى تحليل جرائم المخدرات بغية التعرف على تأثيراتها وعدد المتعاطين لها والمتاجرين فيها، ودراسة تباينها زمانياً ومكانياً، مع بيان ابرز السبل الكفيلة بمعالجتها، باستخدام مناهج البحث العلمي الجغرافي، علما ان البحث يدرس جرائم المخدرات في محافظة المثنى بين عامي (2005- 2025 م)، وقد توصل الى العديد من النتائج اهمها: هنالك تبايناً زمانياً ومكانياً في جرائم المخدرات فعلى سبيل المثال سجلت اعلى نسبة للحشيشة في المحافظة سنة 2011، اذ بلغت (57.3%) بواقع (20000) غرام، فيما كانت ادنى نسبة في عام 2023 اذ بلغت (0%)، ويعود السبب في ذلك الى ظهور انواع جديدة من المواد المخدرة كبديل عن هذا النوع من المخدرات، و اتضح ان سنة 2022 سجلت اعلى نسبة للحبوب المخدرة في المحافظة بلغت (34.1%) بواقع (393139) حبة، فيما سجلت سنة 2017 أدنى نسبة بلغت (0.1%)، نتيجة للعديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والدينية، فيما كانت أدنى نسبة للمحكومين في جرائم المخدرات سنة 2008 اذ بلغت (1.7%) بواقع (40) محكوماً، في حين كانت أعلى نسبة سنة 2022 اذ بلغت (19%) بواقع (440) محكوماً.

الكلمات المفتاحية : الجريمة، الجرائم، المخدرات، محافظة المثنى، المثنى.

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025.
Available online 4/1/2026

* Corresponding author.
E-mail addresses: : Alaaalshawi71@gmail.com / yassin.jaber@mu.edu.iq

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1013

2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/

المقدمة:

تعد جريمة المخدرات من اخطر انواع الجرائم على مر التاريخ، وأكثرها انتشاراً بين المجتمعات، اذ تنتشر بسرعة كبيرة مخلفة تأثيرات اقتصادية واجتماعية على الدولة والمجتمع، ونفسية وصحية على الافراد داخل حدودها، ولعل ما يزيد في خطورتها كونها الاساس والمقدمة لمختلف انواع الجرائم الاخرى، مثل جرائم العنف بأنواعه، والقتل، والسرقة وغيرها من الجرائم، لذا فان دراسة واقع هذه الجريمة في محافظة المثنى يعد ضرورة لبيان واقعها بيان تأثيراتها وتحديد كيفية القضاء عليها او الحد منها وفقاً لأسس علمية سليمةً وبناءةً.

اولا: مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في مشكلة رئيسة وهي ما واقع جريمة المخدرات في محافظة المثنى؟ وتتفرع من المشكلة الرئيسة مشكلات فرعية وهي :

1- ما التأثيرات المترتبة على جريمة المخدرات في المحافظة؟

2- ما الاسباب المؤدية اليها والنتائج المترتبة عليها؟

3- كيف يمكن الحد من انتشار جرائم المخدرات؟

ثانيا: فرضية البحث:

يركز البحث حول فرضية رئيسة هي (تتباين جرائم المخدرات زمانياً ومكانياً في محافظة المثنى)، تتفرع منها عدة فرضيات ثانوية:

1- للمخدرات العديد من التأثيرات السلبية منها ما يتعلق بالفرد نفسه، مثل التأثيرات الجسدية والنفسية، ومنها ما يخص المجتمع، مثل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والامنية.

2- هنالك العديد من الاسباب وراء ارتكاب جرائم المخدرات وهي السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية والدينية .

3- يتم من خلال تنسيق الجهود بين جميع المؤسسات في المحافظة ابتداءً من الاسرة والمدرسة وانتهاءً بالحكومة المركزية.

ثالثا: اهمية البحث:

تعد جريمة المخدرات ذات اهمية كبيرة بسبب تأثيرها على امن المجتمع واستقراره المجتمعي، اذ شهدت هذه الجرائم تزايدا ملحوظا وبشكل كبير خلال السنوات الماضية، لذا كان من الضروري دراستها للوقوف على اسباب رواجها، وتحديد حجمها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية انتشارها، ومحاولة وضع المقترحات المناسبة بحسب رؤية البحث.

رابعا: هدف البحث:

يمكن ايجاز اهداف البحث بالاتي:

1- تحليل الظاهرة ومعرفة تأثيراتها وامتدادها

2- دراسة جرائم المخدرات بطريقة جغرافية لتوضيح التباين الزماني والمكاني لها، وعدد المتعاطين والمتاجرين.

3- بيان ابرز السبل الكفيلة لمعالجتها.

خامسا: منهج البحث:

للوقوف على حقيقة التباين المكاني والزماني لجرائم المخدرات في منطقة البحث تم استخدام عدد من المناهج منها: المنهج الوصفي في وصف ظاهرة جرائم المخدرات والتعرف على العوامل المؤثر عليها، والمنهج الاحصائي التحليلي في تحليل الارقام والاحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة في الجداول كما تم تعزيز البحث بالرسوم البيانية، بغية اعطاء صورة دقيقة عن طبيعية ذلك التباين.

سادساً: حدود البحث:

يتحدد البحث مكانياً بالحدود الادارية لمحافظة المثنى الواقعة في الجزء الجنوبي الغربي من العراق، وتشترك مع المملكة العربية السعودية بحدود دولية وادارية تتمثل بالحدود الجنوبية للمحافظة ولها حدود ادارية مع اربع محافظات هي محافظة القادسية من الشمال والشمال الغربي، محافظة النجف من الغرب، محافظة ذي قار من الشرق والشمال الشرقي ومحافظة البصرة من الشرق، خريطة (1)، فيما تقع المحافظة فلكياً بين دائرتي عرض (31.42° - 29.05°) شمالاً، وخطي طول (46.32° - 43.50°) شرقاً، وتضم المحافظة اربعة اقضية تتبعها مجموعة من النواحي جدول (1) وخريطة (2)، فيما تتمثل الحدود الزمانية للبحث في المدة ما بين (2003-2025 م).

خريطة (2) الوحدات الادارية لمحافظة المثنى

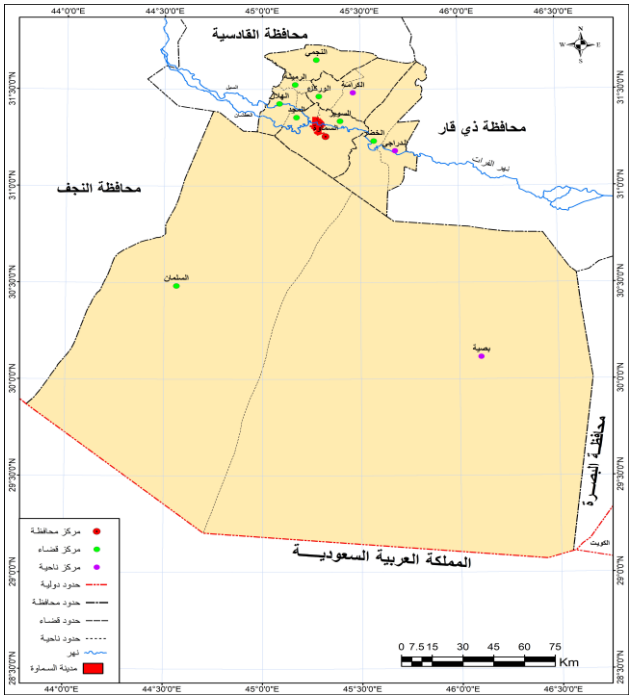

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم أنتاج الخرائط ، خرائط محافظة المثنى ، بمقياس، 1-500000 ، بغداد ، 2016. ص130.

خريطة (1) موقع محافظة المثنى من العراق

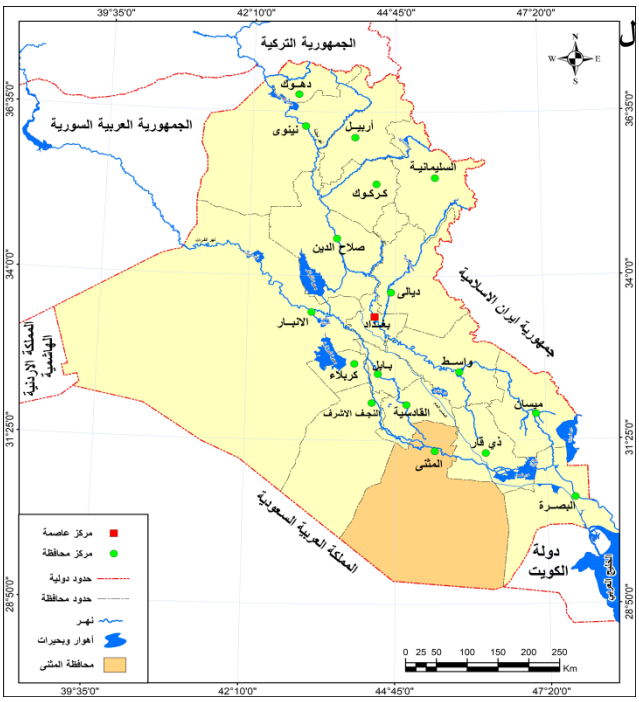

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، قسم أنتاج الخرائط ، خرائط محافظة المثنى ، بمقياس 1-500000 ، بغداد ، 2016.

سابعا : هيكلية البحث:

قُسم البحث الى عدة فقرات، تضمنت الفقرة الاولى مفهوم المخدرات لغةً واصطلاحاً، والثانية واقع جرائم المخدرات في محافظة المثنى، والثالثة اسباب انتشار جرائم المواد المخدرة في المجتمع، والرابعة تأثيرات المواد المخدرة، والخامسة طرائق القضاء على جرائم المخدرات او الحد منها، ليختتم بالعديد من النتائج والمقترحات، وقائمة بالمصادر.

اولا: المخدرات لغةً واصطلاحاً

المخدرات في اللغة مشتقة من الخِدر وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت، والمخدر والخَدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر: الكسلان، والخَدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف([1]: ص232).

اما اصطلاحا فتعني المادة التي تؤدي تعاطيها الى حالة التخدير كلي او جزئي مع فقدان الوعي او دونة، وتعاطي هذه المادة يجعل الفرد يشعر بالنشوة والسعادة مع هروب من العالم الواقع الى الخيال ([2]، ص25).

ومن الناحية الطبية يقصد بكلمة مخدر أية مادة كيمائية تؤثر في حياة الخلايا الأساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم ([3]، ص10-19)، وتصنف المواد المخدرة على اساس وجودها الى:

أ- المخدرات الطبيعية: وتتضمن العديد من الاصناف يمكن ايجازها بالاتي ([4]، ص573):

1. الحشيش: يستخرج هذه الصنف من شجره القنب التي انتشرت زراعتها في الهندو باكستان حيث تجمع أوراق هذه النبتة وتجفف تم توضع في غرفة حيث يتم ضرب الأوراق بقوه وسرعة فتتحول الى مسحوق ثم تجمع هذه المادة حيث تكون جاهزة للاستعمال والمتاجرة.
2. القات: هذه النبتة تكثر زراعتها في اليمن والحبشة وجنوب المملكة العربية السعودية وتستخدم مباشره بوضعها بالفم ووضعها ويعد استخدام هذه النوع من المخدرات عادة اجتماعيه يصعب التغلب عليها او محاربتها خصوصا في اليمن.
3. الافيون: يستخرج هذه النوع من نبتة الخشخاش والتي يشبه شكلها الكاس ويشكل الافيون سائل يشبه الحليب ويخرج بمجرد جرح سطح الزهرة.
4. الكوكائين: يستخرج هذا المخدر من نبتة الكوكا ويعد هذا المخدر أكثر المخدرات ضرراً وأشدها فتكاً وهو يضعف القلب وغالباً ما تظهر اثاره كريهة.

ب- المخدرات المصنعة :وهي على انواع تتمثل بالاتي ([5]، ص1938):

1. الموفيك: وهو نوع يتم اشتقاقه من مادة الأفيون مع اضافة بعض المكونات الكيميائية.
2. الهيروين: وهو ايضاً مشتقات الأفيون ويطلق عليه اسم ثاني (خلية المورفين) وهو أوسع هذا المشتقات انتشا ار على المستوى العالمي.
3. الكودايين: وهو أحد مستخرجات الافيون ويستخدم لعلاج السعال ولكن عند إساءة استعماله يصبح مضر ويؤدي الى الإدمان أي مخدر اخر.
4. عقار الكتباجون: وهو العقار الذي يستخدم على شكل أقراص دائريه ويعتبر أحد المنبهات ويتقد البعض انه يستخدم للتغلب على النوم وهو في الحقيقة يسيطر على بعض الحواس.
5. عقار السيكونال: هذا العقار يكون على شكل كبسولات حمراء، وهو عقار هلوسة يفقد الانسان عقله تماما لمجرد استخدامه ويمكن ان يرتكب جرائم بشعة اثناء بقاءه تحت تأثيره.

ثانياً: و اقع جر ائم المخدرات في محافظة المثنى

مما لا يخفى ان محافظة المثنى قبل عام 2003 وبعده كانت تمثل منطقة مرور للمواد المخدرة، وذلك يسهل عملية الترويج لها وايصالها لمتعاطيها، ولسنا بصدد ذلك بقدر القول بان هنالك تبايناً مكانياً وزمانياً كبيراً في كمية المواد المخدرة وتعاطيها من قبل الافراد من وحدة ادارية الى اخرى، يعود الى اختلاف البيئة، والمستوى الثقافي، والمعيشي، فضلاً عن التنشئة الاسرية والاجتماعية، والالتزام القيمي والاخلاقي للفرد.

يلاحظ من الجدول (2) ان هنالك تباين في نسب كميات واعداد المواد المخدرة والمؤثرات العقلية منذ عام 2005 حتى عام 2023، ففيما يتعلق بالمواد المخدرة، فقد بلغت نسبة الحشيشة (0%) في كل من الاعوام (2007، 2008، 2012، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2021، 2023)، وبلغت نسبتها لعام 2005 (2,9%) بواقع 1000 غرام، لترتفع نسبتها الى (8,6%) في عام 2006 بواقع 3000 غرام، وقد بلغت في العام 2009 (14%) بواقع (4895) غرام، وفي عام 2010 (10,3%) بـ (3596) غرام، فيما بلغت نسبتها في عام 2013 (4،2%) بـ (1477) غرام، في حين كانت نسبتها في عام 2020 (1،6%) بـ (550) غرام، ويلاحظ انها بلغت (1%) بواقع (362) غرام عام 2022، ومن الجدير بالذكر الى ان اعلى نسبة بلغت (57،3%) في عام 2011، بواقع (20000) غرام.

الجدول (2) كمية ونسب المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بين عامي (2005-2023)

السنة	نوع المادة المخدرة							مؤثرات عقلية/ غم	النسبة %
	حشيشة/ غم	النسبة %	كريستال/ غم	النسبة %	حبوب مخدرة	النسبة %			
2005	1000	2.9	0	0	12543	1.1		0	0
2006	3000	8.6	0	0	82798	7.2		0	0
2007	0	0	0	0	196969	17.1		0	0
2008	0	0	0	0	28500	2.5		0	0
2009	4895	14	0	0	57753	5		0	0
2010	3596	10.3	0	0	68470	5.9		0	0
2011	20000	57.3	0	0	61143	5.3		0	0
2012	1	0	0	0	75511	6.6		0	0
2013	1477	4.2	77	14	59768	5.2		0	0
2014	0	0	0	0	6719	0.6		165	0.7
2015	3	0	0	0	4532	0.4		18000	80.1
2016	2	0	0	0	11094	1		0	0
2017	0	0	18	3.3	718	0.1		0	0
2018	6	0	76	13.8	43337	3.8		0	0
2019	18	0	76	13.8	4591	0.4		16	0.1
2020	550	1.6	76	13.8	7538	0.7		315	1.4
2021	17	0	76	13.8	7707	0.7		185	0.8
2022	362	1	76	13.8	393139	34.1		0	0
2023	2	0	76	13.8	29684	2.6		3804	16.9
المجموع	34929	100	551	100	1152514	100		22485	100

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، شرطة محافظة المثنى ، قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، السنة 2024.

يتبين من الجدول (2) ايضا ان هنالك تباين في نسب الكريستال بين عامي 2005- 2023، اذ بلغت النسبة بين عامي 2005- 2012 (صفر%) في حين بلغت في عام 2013 (14%)، لتعود الى نسبة (صفر%) في الاعوام (2014، 2015، 2016)، وقد بلغت في عام 2017 (3،3%) بواقع (18) غرام، لترتفع بين عامي (2018- 2023) الى (13،8%) بواقع (76) غرام.

يتضح من الجدول (2) ايضا ان هنالك تباين في نسب الحبوب المخدرة، اذ بلغت اوجها سنة 2022 بما نسبته (34.1%)، بواقع (393139) حبة، فيما بلغت ادنى نسبة لها في سنة 2017 (0.1%) بواقع 718 حبة فقط.

يتبين كذلك من الجدول (2) ان هنالك تباين في نسب المؤثرات العقلية بين السنوات 2005-2023، فقد بلغت اعلى نسبة لها

(80.1%) سنة 2015 بواقع (18000) غرام، فيما بلغت النسبة (صفر %) للمدة من 2005 الى 2013، ومن 2016 الى 2018، وكذلك في عام 2022.

يتضح مما سبق ان هنالك تباين في كمية المواد المخدرة والمؤثرات العقلية خلال مدة الدراسة من سنة الى اخرى تبعا للعديد من العوامل منها ما يتعلق بالجانب الامني ومنها مرتبط بالمستوى الاقتصادي، كما ان لوسائل التواصل الاجتماعي دور كبير في الترويج لمثل هذه القضايا، مع ضعف دور الدولة في السيطرة على الفضاء السيبراني، وعدم وجود قوانين تنظم عمله، فضلا عن وجود عوامل اخرى تتعلق بالفرد والمجتمع تتمثل بالمستوى الثقافي للفرد وطبيعة التنشئة الاسرية.

من خلال الجدول (3) يتضح ان عدد المتهمين بقضايا المخدرات منذ سنة 2005 حتى 2023 في محافظة المثنى بلغ (4474) متهما، بطبيعة الحال فان هذه عدد يتباين من سنة الى اخرى، فقد بلغت اعلى نسبة من المتهمين سنة 2022 (20.5%) بواقع (917) متهماً، فيما بلغت ادنى نسبة سنة 2005 (1.0%)، اذ بلغ عددهم (45) متهما فقط، ربما لان تجارة وتعاطي المخدرات لم تكن معروفة حينها، ومن خلال الجدول نفسه يتضح ان عدد القضايا المسجلة للمدة ذاتها بلغ (9830) قضية، بلغت اعلى نسبة ها سنة 2022 (21.4%) بواقع (2105) قضية، في حين بلغت ادنى نسبة 2005 (1.1%) بواقع (106) قضية، اما بالنسبة لاوامر القبض الصادرة فقد بلغ للمدة ذاتها (4463) امر قبض، شهدت سنة 2022 اعلى نسبة منها بلغت (19.0%)، بينما بلغت ادنى نسبة لها (1.0%) في سنة 2005، كما اعلى نسبة للمحكومين بقضايا المخدرات والمؤثرات العقلية كانت في سنة 2022 (19%)، في حين شهدت سنة 2008 أدنى نسبة بلغت (1.7%).

من خلال الجدول (3) يتضح ان عدد المتهمين بقضايا المخدرات منذ سنة 2005 حتى 2023 في محافظة المثنى بلغ (4474) متهما، بطبيعة الحال فان هذه عدد يتباين من سنة الى اخرى، فقد بلغت اعلى نسبة من المتهمين سنة 2022 (20.5%) بواقع (917) متهماً، فيما بلغت ادنى نسبة سنة 2005 (1.0%)، اذ بلغ عددهم (45) متهما فقط، ربما لان تجارة وتعاطي المخدرات لم تكن معروفة حينها، ومن خلال الجدول نفسه يتضح ان عدد القضايا المسجلة للمدة ذاتها بلغ (9830) قضية، بلغت اعلى نسبة ها سنة 2022 (21.4%) بواقع (2105) قضية، في حين بلغت ادنى نسبة 2005 (1.1%) بواقع (106) قضية، اما بالنسبة لأوامر القبض الصادرة فقد بلغ للمدة ذاتها (4463) امر قبض، شهدت سنة 2022 اعلى نسبة منها بلغت (19.0%)، بينما بلغت ادنى نسبة لها (1.0%) في سنة 2005.

يتضح من خلال ما تقدم ان سنة 2022 شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد المتهمين والقضايا المسجلة واوامر القبض الصادرة، وذلك نتيجة للأحداث السياسية التي شهدها العراق في تلك السنة والتي كان لها انعكاسات على جميع محافظات العراق بما في ذلك محافظة المثنى.

الجدول (3) عدد المتهمين وقضايا المخدرات واوامر القبض الصادرة في المثنى للمدة من 2005-2023

ت	السنة	عدد المتهمين	النسبة %	عدد القضايا المسجلة	النسبة %	اوامر القبض الصادرة والمنفذة	النسبة %	المحكومين	النسبة %
1	2005	45	1	106	1.1	45	1	46	2
2	2006	99	2.2	116	1.2	116	2.6	44	1.9
3	2007	101	2.3	143	1.5	143	3.2	66	2.8
4	2008	143	3.2	258	2.6	143	3.2	40	1.7
5	2009	103	2.3	269	2.7	103	2.3	69	3
6	2010	85	1.9	227	2.3	85	1.9	103	4.4
7	2011	71	1.6	192	2	71	1.6	85	3.7
8	2012	87	1.9	267	2.7	87	1.9	95	4.1
9	2013	119	2.7	279	2.8	119	2.7	97	4.2
10	2014	119	2.7	247	2.5	119	2.7	87	3.7
11	2015	160	3.6	323	3.3	160	3.6	107	4.6
12	2016	135	3	186	1.9	135	3	79	3.4
13	2017	113	2.5	189	1.9	113	2.5	69	3
14	2018	146	3.3	416	4.2	146	3.3	101	4.4
15	2019	357	8	682	6.9	357	8	96	4.1
16	2020	387	8.6	616	6.3	387	8.7	118	5.1
17	2021	619	13.8	1438	14.6	493	11	237	10.2
18	2022	917	20.5	2105	21.4	847	19	440	19
19	2023	668	14.9	1771	18	794	17.8	342	14.7
المجموع		4474	100	9830	100	4463	100	2321	100

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، شرطة محافظة المثنى،قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية السنة2024

نظراً لعدم توفر البيانات التي توضح التوزيع المكاني لظاهرة المخدرات في سنوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على بيانات النصف الاول من سنة 2024 لتوفر البيانات بهذا الشأن، لكي تبين التوزيع المكاني لهذه الظاهرة، كون ارقامها حديثة ويمكن ان تعطي صورة واضحة بهذا الخصوص، اذ يتبين من خلال الجدول (4) ان عدد المتعاطين والمتاجرين والمحكومين بالتعاطي والمتاجرة، والمحكومين بالمتاجرة والتعاطي معاً في النصف الاول من سنة 2024 في محافظة المثنى يتباين مكانيا من منطقة الى اخرى، فقد بلغت اعلى نسبة المتعاطين في المحافظة في قضاء السماوة (39.0%)، في حين كانت ادنى نسبة في قضاء المجد، اما فيما يخص عدد المتاجرينفقد كانت من نصيب قضاء السماوة ايضا اذ استحوذ على (38.7%)، في حين كانت اقل نسبة في قضائي السلمان والمجد (0.4%) فقط، وفيما يتعلق بعدد المحكومين بالتعاطي فقد بلغت اعلى نسبة لهم في قضاء السماوة ايضا (43%)، وقد بلغت ادنى نسبة لها كذلك في قضائي السلمان والمجد (1%)، وقد سجل قضاء السماوة ايضا اعلى نسبة من المحكومين بالمتاجرة بلغت (37%)، في حين سجل قضاء السلمان ادنى نسبة (2%)، وقد سجل قضاء السماوة اعلى نسبة من المحكومين بالمتاجرة والتعاطي معا بلغت (41%)، في حين بلغت (صفر%) في قضاء المجد.

يتضح من خلال ما تقدم ان هنالك تباين كبير في عدد المتاجرين والمتعاطين في محافظة المثنى، كما يتبين ان قضاء السماوة سجل اعلى نسب بمختلف انواع التعامل مع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، كون قضاء السماوة مركز محافظة المثنى، ويضم سكان من مختلف المحافظات المستويات الاقتصادية والثقافية، فيما يلاحظ ان ادنى نسب سجلت في قضاء السلمان، نتيجة لان السكان في القضاء ينتمون الى عشائر محددة، وان الطابع العشائري هو السائد في القضاء، فالأعراف والتقاليد العشائرية لا تسمح بذلك.

الجدول (4) نسبة المتعاطين والمتاجرين والمحكومين بالتعاطي والمتاجرة في محافظة المثنى في النصف الاول من سنة 2024

المنطقة	عدد المتعاطين	النسبة %	عدد المتاجرين	النسبة %	م بالتعاطي	النسبة %	م بالمتاجرة	النسبة	م بالمتاجرة والتعاطي	النسبة % للمحكومين بالمصحات
السماوة	239	39	183	38.7	89	43	77	37	12	41	0
الرميثة	191	31.2	152	32.1	74	35	64	31	6	21	0
الخضر	153	25	127	26.8	36	17	54	26	8	28	0
السلمان	8	1.3	2	0.4	2	1	2	1	1	3	0
الوركاء	19	3.1	7	1.5	5	2	7	3	2	7	0
المجد	3	0.5	2	0.4	3	1	3	1	0	0	0
المجموع	613	100	473	100	209	100	207	100	29	100	0

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، شرطة محافظة المثنى ، قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، السنة 2024

الشكل (1) نسبة المتعاطين والمتاجرين والمحكومين بالتعاطي والمتاجرة في محافظة المثنى في النصف الاول من سنة 2024

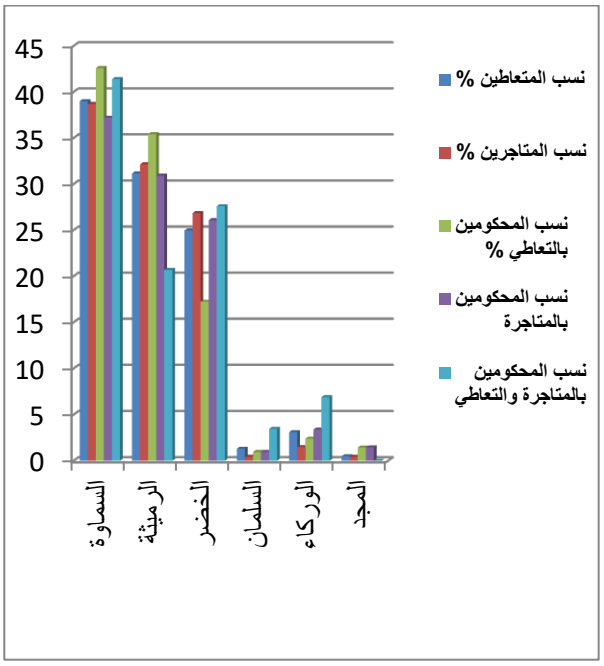

المصدر: الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

ثالثا : اسباب انتشار جرائم المواد المخدرة في المجتمع: تقف وراء تفشي جرائم المخدرات في المجتمع العديد من الاسباب التي يمكن ايجازها بالاتي ([5]: ص84-100):

1- الأسباب السياسية :

ان التغيرات السياسية في الدولة وغالباً ما ترافقها حالات الفوضى، وانتشار الجرائم بأنواعها المختلفة بما في ذلك جرائم المخدرات، نتيجةً لغياب القانون، وضعف الجهات المنفذة له، فضلاً الدعم الخارجي لمثل هذه الجرائم من قبل جهات خارجية مناوئة للدولة المستهدفة، أما في حالة الاستقرار السياسي وسيادة القانون فأن العكس صحيح، اذ تنخفض نسب تلك الجرائم الى ادنى مستوياتها، لان الاستقرار السياسي يوفر بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية آمنة، من خلال معاقبة المجرمين، وإنصاف الضحايا من منطلق العدالة وبما يتفق مع القانون، لأن سياسة الدولة الرئيسة هي حفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته وإنجاز كل ما يحتاجه، من خلال تقديم أفضل الخدمات، وتوفيرها على البعدين الحالي والمستقبلي، ومن ثم ازدهار المجتمع وتطور أفكاره وتنمية ولائه الوطني وتعزيزه والدفع به بالاتجاه الصحيح، وقد كان العراق بشكل عام ومحافظة المثنى بشكل خاص ممراً لتهريب المخدرات الأفغانية والباكستانية إلى كل من دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية، ومع الوقت امست اقليماً جغرافياً مستهلكاً للمخدرات، وليس الى ممرٍ فقط.

2- الأسباب الأمنية :

يعد الاستقرار الامني مؤشراً مهما من مؤشرات استقرار الدولة، فمن دونه تصبح الدولة بؤرة للإرهاب، وانتشار الجريمة المنظمة، وتمسي بيئة طاردة لاستثمارات في مختلف المجالات سواء على الصعيد المحلي أم الدولي، فالاستقرار الأمني لأي دولة لا يأتي من فراغ، بل نتاج تظافر العديد من العوامل أهمها وجود نظام سياسي مستقر، وامتلاكه أجهزة أمنية واستخبارية على مستويات عالية ، ودخوله بأحلاف إقليمية ودولية عسكرية، وعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر العوامل المذكورة سابقاً أو غياب جزء منها، سيحول الدولة إلى بيئة أمنية غير مستقرة ينتشر فيها السلاح المنفلت ويزداد العنف وظهور الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون ومن ثم ترتفع معدلات الجريمة ومنها جرائم المخدرات، وهذا الحال ينطبق على العراق قبل عام 2003 وبعدها، كنتيجة حتمية للحروب وما رافقها من تداعيات امنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، علماً ان هشاشة الوضع الامني في العراق بعد 2003 بما في ذلك محافظة المثنى التي وان تمتعت باستقرار امني افضل نسبياً من باقي المحافظات الى انها عانت كثيراً من عدم استقرار امني مقنع، كان سبباً في انتشار جرائم المخدرات فضلاً عن دور جغرافية المحافظة في انتشار تلك الجرائم.

3- الأسباب الاجتماعية:

تعاني المجتمعات في الدول او الاقاليم السياسية غير المستقرة من تفكك اواصرها الاجتماعية، نتيجة التغيرات السريعة التي تطرأ على بنيتها وما ترافقها من مستجدات تؤثر على المنظومة القيمية والاخلاقية، مثل الثقافات الدخيلة التي لا تنسجم مع الثقافة السائدة، والتحول التكنولوجي المفاجئ، وما يرافقه من تأثيرات غير مرغوبة في سلوك الفئة الشابة التي يعيش افرادها حالة من الضغوط النفسية الناشئة من طغيان النزعة الفردية، والمادية، والسعي لمواكبة المجتمع في عالم يتصف بالدينامية، اذ يؤدي ذلك إلى انعكاس هذه القضايا والمشكلات على تلك الفئة التي يتعين عليها التكيف مع التغيير الاجتماعي الجديد، لإشباع حاجاتها ورغباتها وفق المعطيات الجديدة، مما يؤدي الى تبني بعض افرادها

اتجاهات تقوم على التشكيك في كل ما هو تقليدي في المجتمع من افكار وقيم ومؤسسات ورموز، وسلوكهم سلوك اجرامي مثل المتاجرة بالمخدرات او تعاطيها، وهذا الحال ينطبق على محافظة المثنى التي تأثرت بالحرب بعد عام 2003 وما احدثته من اضرار في النسيج الاجتماعي للمجتمع فيها.

لعل اهم الاسباب الاجتماعية هو الطبقية الاجتماعية التي حدثت بعد عام 2003 نتيجة تكدس الاموال والنفوذ بطبقة معينة، وقد اثر ذلك سلباً على المنظومة القيمية والمعايير الاجتماعية، فأمست قيمة الفرد تقاس بما يمتلكه من اموال وما يحظى به من نفوذ سياسي، مما دفع الكثيرين لاسيما من الفئة الشابة الى اتباع طرائق قصيرة للوصول الى الثراء سعياً لتحقيق الذات والوصول للمكانة الاجتماعية المرضية اجتماعياً.

4- الاسباب الاقتصادية :

تعتمد أغلب الدول العربية ومنها العراق في اقتصاداتها على محصول معين أو ثروة طبيعية واحدة، وقد نتج عن ذلك تخلف القطاعات الانتاجية الاخرى، فضلاً عن عدم توافر التوازن الضروري بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ، إذ كان يجب استثمار كافة الثروات الطبيعية والبشرية لأجل تنمية الناتج القومي للدولة، لاسيما ان الاستقرار الاقتصادي للدولة احد أهم العوامل الرئيسة التي تساعد على بناء دولة قوية متماسكة سياسياً واجتماعياً، وذلك من خلال خفض خط الفقر، وزيادة الدخل السنوي للافراد وتحسين مستواهم المعيشي، وتهيئة المناخ المناسب والبيئة المشجعة للاستثمارات، والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية وحفظ مكانتها في سوق العملة العالمي، مما ينعكس بصورة إيجابية على الوضع المجتمعي عامة، من خلال انخفاض معدلات الجريمة وانخفاض معدلات العنف الأسري ، ومن ثم التقدم الحضاري للمجتمع ، وعلى العكس من ذلك فإن الدول التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وتتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي، نلحظ بها انتشار المشكلات الاجتماعية المتنوعة كالقتل والسرقة والفقر وجرائم المخدرات، وهذا ما يحدث في محافظة المثنى التي لا يخرج اقتصادها عن الاطار العام للاقتصاد العراقي.

مما لا يخفى ان محافظة المثنى تعاني من ارتفاع مستوى الاستهلاك الى الانتاج، فسكانها يعتمدون على التوظيف الحكومي بالدرجة الاساس، على حساب القطاعات الانتاجية والقطاع الخاص، على الرغم مما تمتلكه المحافظة من موارد اقتصادية متنوعة، مما جعلها تتصدر باقي محافظات العراق بنسبة البطالة والفقر، في حين تشير الكثير من الدراسات الاجتماعية الى ان العلاقة بين الفقر والجريمة علاقة طردية، فكلما ازدادت نسبة الفقر ازدادت نسبة الجريمة.

5- الاسباب الدينية :

يتمثل الدين بالتعاليم والسنن والقوانين السماوية التي تنظم حياة الافراد من خلال تقويم السلوك الفردي أو الجماعي بما يتناسب وما ورد في تلك التعاليم، لذا فان مخالفة تلك التعليمات يؤدي بالفرد والمجتمع الى ان يتعيش حالة من اللاإنسانية والغرق في المادية والنفعية.

من الجدير بالذكر ان الاحتلال الاميركي حاول جاهداً ان يستبدل تعاليم وقيم الاسلام بالقوانين والوضعية ذات الاساس المادي، فنادى بالربحية والملكية الفردية وان لكل فرد ان يسعى للربح بغض النظر عن آليات المستخدمة في تحقيقه، ودون الالتفات الى غيره من الافراد، في حين ان المبدأ الاسلامي يقوم على ان الملكية لله سبحانه والافراد مستخلفون فيها، داعياً الى وجوب التكافل والتعاون بين الافراد لتحقيق سعادة الدارين، وبما ان الكثير من الافراد في المحافظة تأثروا بالفكر الغربي بشعاراته البراقة مثل الحرية وحقوق الانسان من حيث يشعرون او الا يشعرون فقد اثر ذلك على الفرد والمجتمع ونتجت حالة من التفكك الاجتماعي وزيادة النزعة الفردية وتراجع مستوى التعاون والتكافل بين الافراد.

رابعا: تأثيرات المواد المخدرة:

يترتب على تعاطي المواد المخدرة او الادمان عليها الكثير من التأثيرات، اذ يعكس الادمان على المواد المخدرة حجم الظاهرة الاجرامية في المجتمع، بل ان الامر يتعدى حدود التأثير الاجرامي على السلوك البشري ليتخطاه الى التأثير على النواحي الجسدية والنفسية للمتعاطي او المدمن، ومن هذه الاثار ما يلي:

1- التأثيرات الاجرامية:

تعد المخدرات من اهم الاسباب التي تؤدي الى اجرام المتعاطي او المدمن، اذ انها تؤدي الى احداث خلل في الجهاز العصبي يفقد معه

الانسان سيطرته على مراكز السيطرة في الدماغ ([7]: ص210)، وبالتالي تُضعف كل ما يرتبط بالقيم الاخلاقية والاجتماعية والدينية لدى الفرد، وتكسبه جميع انواع السلوك غير السوي، وتوجهه نحو ارتكاب الجرائم بمختلف انواعها الشخصية والمنظمة، لذا تظهر على الفرد نزعة نحو ارتكاب اي سلوك او فعل في سبيل اشباع حاجاته، وان كان ذلك على حساب انتهاك حقوق الاخرين وحرياتهم وممارسة الاجرام بحقهم ([8]: ص174).

2- التأثيرات الجسدية والنفسية:

للمخدرات تأثيرات جسدية ونفسية كبيرة على الافراد من اهم تلك الاثار التسبب بالضعف العام الناتج عن استنزاف طاقة الجسد، والاصابة بمرض التدرن، واضطراب الجهاز الهضمي، وداء السكري، وتُحدث اضراراً بالكبد، والتهابات في المخ وتُتلف خلاياه، الامر الذي يترتب عليه فقدان الذاكرة او ضعفها، بالإضافة الى انه يؤدي للإصابة بأمراض القلب والضغط الدم، والسرطان، والتشوهات الخلقية لدى حديثي الولادة، والاضطرابات النفسية مثل العدوانية والاكتئاب والعزلة والاحباط والانطوائية ([9]، ص53).

اما بالنسبة للأثار النفسية فان المخدرات تسبب التوتر وعدم الاتزان الانفعالي للمدمن، وعدم القدرة على التكيف الاجتماعي والاندماج مع الاخرين، وتتسبب في اختلال في التفكير والقلق والنسيان وصعوبة التحصيل العلمي، وصعوبة اكتساب المهارات الحياتية المختلفة، وعدم القدرة على العمل، وانخفاض او انعدام نسبة الانتاجية لديه ([10]،ص220- 222).

3- التأثيرات الاجتماعية

ان الادمان على المخدرات يجعل من المدمن شخصاً غير مقبول اجتماعيا، وهذا ما ينعكس على علاقاته مع الاخرين بوصفة شخصاً مرفوضاً اجتماعياً، ويؤدي الى صعوبة اقامة علاقات مع الاخرين، بل حتى مع نفسه، اذ من الممكن ان يصل المدمن الى مرحلة تدفعه الى الانتحار، كما تؤثر المخدرات على علاقة المدمن بوالديه، بالإضافة الى زيادة الانفاق على المخدرات سيجعل دخل الاسرة محدودا مما يؤدي الى السقوط في الجريمة، اضافة الى توتر العلاقات الاسرية والعيش في جو من المشكلات الاجتماعية التي تنتهي غالبا بانهيار الروابط الاسرية وتفككها، وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على المجتمع ([11]: ص34).

4- التأثيرات الاقتصادية :

تحدث المواد المخدرة تأثيرا سيئا للغاية على الاقتصاد بشكل عام سواء اكان المتعلق بدخل الفرد وانتاجيته او المتعلق بالدخل القومي للدولة وانتاجيتها، اذ ان الرقابة على انتشار ظاهرة الادمان على المواد المخدرة وبالتالي القبض على المجرمين ومحاكمتهم تحتاج الى قوى بشرية ومادية كثيرة للقيام بهذا الامر وهذا بدورة يؤدي الى زيادة نفقات الدولة ومن خلاله يتأثر اقتصاد الدولة بشكل عام، حيث تتحول الدولة من اتجاه الانتاجية الاقتصادية الى محاربة المخدرات ومحاولة القضاء عليها، كما ان تمويل المخدرات من قبل المروجين والتجار يؤدي الى صرف مبالغ طائلة جدا اذ يتحول جزء كبير من الاموال الى تحقيق غايات فردية دون المساهمة في زيادة الدخل القومي للدول، وكذلك الحال بالنسبة للأموال الى تدفع لشراء المخدرات من قبل المدمنين فبدلا من ان توجه هذه الاموال في زيادة الانتاجية وتقوية والاقتصاد القومي للدولة فأنها ستساهم في تقليل تلك الانتاجية وتدمر الاقتصاد القومي وتؤثر على دخل الفرد ، حيث تساهم المخدرات بشكل كبير في البطالة ([12]، ص21-23).

يمكن القول ان للمواد المخدرة نتائج خطيرة في مختلف المجالات الصحية والنفسية والجسدية والاجتماعية يمكن ان تؤدي الى انهيار المجتمع اذا ما تمت معالجتها بحلول واقعية جذرية تتناسب وحجمها، لان المواد المخدرة ترتبط ارتباط مباشر بالكثير من الجرائم مثل القتل والعنف بأنواعه لاسيما العنف الاسري وغيرها من الجرائم.

خامسا: طرائق القضاء على جرائم المخدرات او الحد منها

1. التنشئة الاسرية والاجتماعية :

تقع المسؤولية الاكبر في عملية تنشئة الافراد على عاتق الأسرة مقارنةً بالمؤسسات الأخرى لعدة اعتبارات اهمها: انها المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل وتسهم في تشكيل سلوكه في اهم مرحلة من مراحل التعلم الا وهي مرحلة الطفولة، التي تتشكل فيها البنية المعرفية والمهارية لدى الفرد، ويكون لها تأثير في جميع المراحل اللاحقة حتى مرحلة الشيخوخة، لذا فأن الاسرة مسؤولة عن المتابعة المستمرة لسلوك الأبناء سواء داخل المنزل أو خارجه،

وتقييم وتقويم سلوكهم، للحيلولة دون وقوعهم ضحية التعاطي وسلوكهم سلوك اجرامي منحرف، أما بالنسبة للأسر التي ذهب ابناءها ضحية للمواد المخدرة، فإنها مسؤولة عن انتشالهم من هذا المستنقع بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، واعادة تأهيلهم تمهيداً لإعادة ادماجهم في المجتمع، كما ان للمدرسة والمؤسسة الدينية دور مكمل لدور الاسرة في عملية التنشئة وتقويم سلوك الافراد وتوجيهه بما يخدم المجتمع في مختلف المجالات ([13]، ص53).

2. معالجة ظاهرة البطالة :

تعاني محافظة المثنى من مشكلات اقتصادية عديدة، اذ يعتمد سكانها في اقتصادياتهم على التوظيف الحكومي، نتيجةً لغياب المشاريع الاستثمارية في القطاعين العام والخاص في المحافظة على حدٍ سواء، لعدم وجود سياسية حكومية اقتصادية ناجعة بالإضافة الى العديد من الاسباب الاخرى، ونظراً لقلة فرص التوظيف خلال السنوات الاخيرة نتيجة لقلة الدرجات الوظيفية المخصصة للمحافظة مقارنة بعدد مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والاهلية من جامعات ومعاهد فيها، فقد ترتب على ذلك ارتفاع نسب البطالة في المحافظة، التي توفر الارضية المناسبة للجريمة بمختلف انواعها بما في ذلك جريمة المخدرات، لذا ينبغي على المؤسسات المعنية القضاء او الحد من ظاهرة البطالة، وتمكين الشباب من الانخراط في سوق العمل، للاستفادة من امكاناتهم وطاقاتهم في العملية الانتاجية من جانب، والقضاء على جريمة المخدرات او الحد منها من جانب اخر ([14]،ص321)، تجدر الاشارة الى ان توفير فرص العمل للسكان في المحافظة لاسيما فئة الشباب يمثل اجراء وقائي جذري للحد من الجريمة بجميع انواعها بما في ذلك جريمة المخدرات، لذا ينبغي ان يركز صانعوا القرار في المحافظة على كيفية الضغط على حكومة المركز لإعداد وتنفيذ برامج تنمية شاملة بما في ذلك برنامج للتنمية الاقتصادية يشجع الاستثمار، ويفعل القطاع الخاص، ويستوعب الكوادر الشابة في سوق العمل.

3. المعالجات الامنية :

تعتمد المعالجات الامنية على التخطيط لمنع او الحد من عبور المواد المخدرة الى داخل الدولة او المحافظة او اي اقليم جغرافي، من خلال التنسيق بين جميع المؤسسات والاجهزة داخل دولة، مثل فمواجهة المخدرات قبل دخولها الحدود وتوزيعها على متعاطيها ايسر من دخولها الحدود من حيث الجهود والكلف والطرائق اللازمة لذلك، لاسيما ان دخولها الحدود يجعل امكانية الكشف عنها وتعقبها اكثر تعقيداً، لذا نجد ان الكثير من الدول قد اتبعت هذا النوع من المعالجات، على سبيل مثال لا الحصر انشأت دولة مصر الادارة العامة لمكافحة المخدرات الذي يقوم بالتنسيق بين حرس الحدود (وزارة الدفاع)، ووزارة الداخلية، والكمارك (وزارة المالية)، ووزارة الصحة، فضلاً عن العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة للقضاء على جرائم المخدرات او الحد منها، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الدولية الثنائية او الجماعية التي تتعلق بهذه الجريمة، بغية تجفيف منابعها، ومعالجتها اسبابها من جذورها، وعدم الاكتفاء بمعالجة الاعراض في التي تظهر على بنية المجتمع ([15]، ص188).

4. المعالجات القانونية :

تعد القوانين وسيلة ردع فعالة في مختلف المجالات بما في ذلك جريمة المخدرات، لاسيما اذا ما كانت موادها تتناسب مع الظاهرة التي سُنت من اجلها، لذا ينبغي سن القوانين التي تتلائم مع طبيعة جريمة المخدرات، للقضاء عليها او الحد من انتشارها، فلا يمكن معالجة هذه الجريمة دون توفر غطاء قانوني للمسؤولين عن الامن في المحافظة، كما ينبغي اعدادهم بشكل جيد للتعامل على ارض الواقع مع المتاجرين والمتعاطين والمتهمين في هذه الجريمة، بما يسهم في وضع حلول جذرية لها ([16]، ص58)، لعل مجرد وجود القوانين التي تعالج جريمة المخدرات لا تكفي للقضاء عليها، فالمشكلة بالعادة لا تمكن في القوانين، وانما في عدم تطبيق تلك القوانين بطريقة عادلة على الجميع دون استثناء.

النتائج:

1- تعد محافظة المثنى ممراً للمخدرات يربط بين افغانستان ودول الخليج العربي، أي ان لجغرافية المحافظة دور كبير في انتشار جرائم المخدرات فيها.

2- يتضح ان اعلى نسبة للحشيشة في محافظة المثنى كانت في سنة 2011، اذ بلغت (57.3%) بواقع (20000) غرام، فيما كانت ادنى نسبة في عام 2023 اذ بلغت (0%)، ويعود السبب في ذلك الى

ظهور انواع جديدة من المواد المخدرة كبديل عن هذا النوع من المخدرات.

3- شهدت سنة 2022 اعلى نسبة للحبوب المخدرة في المحافظة بلغت (34.1%) بواقع (393139) حبة، فيما شهدت سنة 2017 أدنى نسبة بلغت (0.1%) فقط، نتيجة للعديد من الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية.

4- شهدت سنة 2005 أقل نسبة للمتهمين بجرائم المخدرات بلغت (1%) فقط بواقع (45) متهماً، في حين شهدت سنة 2022 اعلى نسبة بلغت (20.5%) بواقع (917) متهماً، فيما كانت أدنى نسبة للمحكومين في جرائم المخدرات سنة 2008 اذ بلغت (1.7%) بواقع (40) محكوماً فقط، في حين كانت أعلى نسبة سنة 2022 اذ بلغت (19%) بواقع (440) محكوماً.

5- يتباين عدد المرتكبين لجرائم المخدرات مكانياً في محافظة المثنى، اذ سجل قضاء السماوة اعلى نسبة للمتعاطين في المحافظة سنة 2024 بلغت (39%) بواقع (239) متعاط، ، في حين سجل قضاء المجد أقل نسبة للمتعاطين بلغت (0.5%) فقط بواقع (3) متعاطين فقط، كما سجل قضاء السماوة أعلى نسبة للمتاجرة أيضا بلغت (38.7%) بواقع (183) متاجر، في حين سجل كل من قضائي السلمان اقل نسبة بلغت (1.3%) فقط بواقع (2) متاجر.

6- ارتفاع نسب المخدرات في سنة 2022 عما هي عليه في بقية السنوات بصورة ملفتة، نتيجة الاحداث السياسية الاخيرة التي بلغت اوجها في تلك السنة.

المقترحات:

1- تعد الاسرة الركيزة الاساسية للمجتمع، لانها اولى المؤسسات التعليمية التي يرتبط بها الفرد في اهم مرحلة عمرية، ويستمد منها معارفة وخبراته، لذا ينبغي على الاسرة الاهتمام بأبنائها وتنشئتهم وفقاً لتعاليم الدين الاسلامي والقيم الاجتماعية الحسنة.

2- ايجاد فرص العمل والقضاء او الحد من البطالة من خلال تفعيل القطاع الخاص، والتنسيق مع الحكومة المركزية لنهوض بالواقع الاستثماري في المحافظة بما يحسن الواقع الاقتصادي والخدمي فيها، ويوفر فرص عمل لأبنائها ويُدمجهم في سوق العمل.

3- ضرورة ان تضطلع مديرية الشباب والرياضة في المحافظة بدورها في استقطاب الفئات الشابة عن طريق برامج تنمية شاملة تتضمن دورات التنمية البشرية، والاقتصادية، ودورات البرمجة، والفنون مثل الخط العربي والرسم، والرياضة مثل كرة القدم والكراتية وغيرها، بشكل يشغل اوقات الفراغ لدى هذه الفئات بما يطور مهاراتها وخبراتها في مختلف المجالات ويبعدها عن خطر المخدرات.

4- تفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال دعم اقامة الندوات الدورية في المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات، والتنسيق مع المختصين الاكفاء في هذا المجال.

5- العمل على التجفيف المنابع المخدرات من خلال تفعيل الجهد الاستخباري، وتنسيق الجهود مع الحكومة المركزية، والمحافظات المجاورة.

6- تطبيق القانون بشكل عادل وعدم التمييز فيما يتعلق بجميع المدانين في قضايا جرائم المخدرات، مع مراعاة كون اغلب المراهقين هم ضحايا لجريمة المخدرات وليسوا جناةً، والعمل على اعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع من خلال برنامج تأهيل نفسي وسلوكي متكامل يبدأ من المصحات وينتهي بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والاسرة، فالمجتمع يحتاج الى جميع ابناءه.

المصادر:

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999.

2. رباح، غسان، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

3. مايستراشي، نيكول ، المخدرات، ترجمة زينا مغربل، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المملكة العربية السعودية، 2014.

4. ابراهيم، اكرام نشأت، علم النفس الجنائي، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.

5. علجية، داود ، ارتباط المخدرات بالإجرام، منشورات المدرسة العليا للقضاء، وزارة العدل، الجزائر، 2008.

6. الخزاعي، ماجدة جاسم حسين ، وبقر الشام، صباح حسن ، جرائم المخدرات في محافظة المثنى وعلاقتها بالبطالة للمدة من (2004- 2016)، Route Educational & Social Science Journal،

Antakya / Hatayالعدد13، 2018.

7. سويف، مصطفى ، المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية، سلسلة منشورات تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1996.

8. باسمة كزار حسن، اثر المخدرات على الامن الاقتصادي في البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد27،

9. العمري، صالح بن محمد، العود الى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، ط1، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،2002.

10. الدمراش، عادل، الادمان (مظاهرة وعلاجه)، الكويت، عالم معرفة، 1982.

11. كليوي، لطيف كامل ، البركي، احمد حامد، التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى، مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية، جامعة بابل، العدد 29، 2016 .

12. البركي، احمد حامد، التباين المكاني لجرائم المخدرات في محافظة المثنى، المثنى، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، 2019.

13. نعيم، ماهر حيدر ، الابعاد الجيوبولتيكية لجرائم المخدرات وتاثيرها على الامن الانساني العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المثنى ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2023 .

14. العيسوي، عبد الرحمن محمد، الاثار التي تتركها المخدرات على العقل البشري، علم النفس الجنائي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003.

15. العارض، فرقد عبود، المخدرات ودورها في اجرام الانسان، جامعة القادسية، كلية القانون، مجلة رسالة الحقوق، السنة الثالثة، العدد الثاني، 2011.

16. صعب، محمد مزعي، جرائم المخدرات، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2007.